

تأثير حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي  
(حالة الجزائر).

*The impact of Islamic banking financing on G.D.P (The case of  
Algeria)*

جعفر شريقي، طالب دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،  
(Djaafar.cherigui@ummt0.dz)

عبد الرزاق بن الزاوي، أستاذ التعليم العالي، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة،  
(abenzaouiprof@gmail.com)، الجزائر،

تاريخ الاستلام: 2021/03/24 تاريخ القبول: 2021/09/03. تاريخ النشر: 2023/12/31

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى توضيح حجم صيغ التمويل الإسلامي المصرفي ودورها في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر. تم استخدامنا المنهج الوصفي لعرض الأدبيات والمنهج الكمي للقياس واختبار فرضية الدراسة. وخلصت الدراسة إلى و أن حجم التمويل المصرفي الإسلامي ضعيف في تفسير الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري. الكلمات المفتاحية : التمويل الإسلامي ، الناتج المحلي الإجمالي ، الصيرفة الإسلامية بالجزائر  
**تصنيف JEL : E44/G14/O16**

**Abstract:**

The purpose of this study is to clarify the forms of Islamic financing and its role in influencing Algerian economic growth.

The study concluded that Islamic banking financing is weak in the interpretation of GDP in the Algerian economy.

**Keywords:** Islamic financing, Algerian GDP. Islamic banking in Algeria.

**JEL classification codes :** E44/G14/O16.

المؤلف المرسل: جعفر شريقي،

(Djaafar.cherigui@ummt0.dz) الإيميل:

**1. مقدمة:**

عرف الاقتصاد المعاصر وسيلة بدا الاهتمام بها يتزايد يوما بعد يوم إلى أن أصبحت من وسائل التمويل وتعبئة المدخرات في الوقت الحالي هذه الوسيلة عرفت باسم التمويل الإسلامي.

لقد كانت الدول الإسلامية السبابة في إنشاء هذا النوع من التمويل وتطويره والاستفادة منه فاستطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادية واضحة.

وتعد الجزائر من الاقتصاديات الإسلامية التي تبنت نظام مالي مزدوج يجمع بين الشقين الإسلامي والتقليدي مع بداية (1990) ويتكون النظام المصرفي الإسلامي من (02) مصرفين إسلاميين وعدد من النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية ساهمت في مدة زمنية معتبرة (قاربت الثلاثون سنة) من نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر، في تمويل جزء معتبر من المشروعات الاستثمارية وفق صيغ تمويلية إسلامية متعددة تتوافق مع طبيعة نشاط كل مشروع.

وفي هذه الدراسة نحاول الوقوف على حقيقة أداء هذا الأسلوب من أساليب التمويل في هذه الدولة والوصول إلى نتائج وتوصيات تخدم الدراسة.

**2.1 المشكلة البحثية:**

تعد مشكلة تمويل مشروعات التنمية أحد أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في البلدان، على غرار دولة الجزائر التي شهد اقتصادها خلال العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة الكثير من التطورات أهمها اعتماد أساليب التمويل الإسلامي لكي يقوم باستقطاب رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية وجذب المدخرات من أجل توجيهها نحو الاستثمارات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ومنه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير حجم التمويل الإسلامي المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي

الجزائري؟

على ضوء السؤال الرئيسي نطرح السؤالين الفرعيين التاليين:

\* ما طبيعة العلاقة بين حجم التمويل الإسلامي المصرفي والنتاج المحلي الإجمالي الجزائري؟

\* ما نسبة تفسير حجم التمويل المصرفي الإسلامي للنتاج المحلي الإجمالي الجزائري؟.

### 3.1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة التي تم استعراضها، تسعى الدراسة لاختبار الفرضيتين التاليتين:

- وجود علاقة طردية إيجابية بين مؤشر النمو (النتاج المحلي الإجمالي) من جهة والتمويل الإسلامي من جهة أخرى لدولة الجزائر.
- حجم التمويل المصرفي الإسلامي ضعيف في تفسير الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

### 4.1 هدف الدراسة:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير حجم صيغ التمويل الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري للفترة (2000/2018).  
معرفة حجم التمويل المصرفي الإسلامي في تفسير الناتج المحلي الإجمالي.

### 5.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة بالنسبة للمجتمع كونها دراسة أكاديمية تطبيقية على إحدى أساليب التمويل وهي صيغ التمويل الإسلامي متمثلة في عملية معرفة مدى قدرتها على جذب الموارد المالية والقيام بتمويل التنمية.

**6.1 منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع وتصنيف وتبويب البيانات وتحليل المؤشرات كما ستعتمد أيضا على الأسلوب الكمي في قياس العلاقة بين حجم التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

**7.1 مصادر البيانات:** بغية إجراء الدراسة تم استخراج البيانات المستخدمة في معالجة الإشكالية من خلال التقارير السنوية لمصرفي البركة والسلام وكذلك النشرة السنوية للبنك الدولي.

**8.1 حدود الدراسة:** إن حدود الدراسة يمكن توضيحها فيما يلي:

- الحدود المكانية: شملت دراستنا على مصرفي البركة والسلام الجزائريين.
- الحدود الزمنية: تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة ما بين (2000) و (2018) لتوفر البيانات.

**2. الإطار النظري للدراسة:**

أصبح التمويل الإسلامي معروفا وطبقت شهرته الآفاق في الكثير من البلدان، وخاصة بلدان العالم الاسلامي، حيث يوجد أكثر من (300)، ( Union of Arab Banks, ) مؤسسه لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. (2016, 3). هذا ويفضل الكثير من المسلمين في جميع أنحاء العالم استخدام الأدوات المطابقة لقواعد الشريعة الغراء لدى توفرها وذلك من منطلق شعورهم بالتعارض القائم بين منظومة معتقداتهم الإسلامية والأنظمة البنكية التقليدية. وقد يقوم هؤلاء المسلمون اليوم باستخدام المنتجات المصرفية التقليدية على مضض شديد أو الامتناع نهائيا عن استخدامها.

ومنه تحاول الدراسة في هذه الفقرة التطرق إلى ماهية التمويل الإسلامي.

## 1.2. تعريف التمويل الإسلامي:

يشير التمويل الإسلامي، الذي يطلق عليه لغةً واصطلاحاً على سبيل الدقة "التمويل وفق الشريعة الإسلامية"، إلى الخدمات المالية التي يتم أدائها حسب المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها، وتشتمل هذه المبادئ على ما يلي:

- أ) تحريم الفائدة الربوية التقليدية على القروض أو المدخرات بوصفها عائدا ثابتا أو محددا بدون المشاركة في التعرض للمخاطرة ومن ثم فإنها ممارسة غير عادلة .
- ب) عدم جواز حصول المسلم على أرباح ناشئة من أنشطة فاسدة وغير أخلاقية. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للمسلم شرعاً الاستثمار في الملاهي الموبوءة وكازينوهات لعب القمار، أو الأنشطة الإباحية، أو أسلحة الدمار الشامل .
- ج) عدم جواز قيام المسلم ببيع ما لا يملك . ولهذا فإنه لا يجوز للمسلم البيع على المكشوف (البيع المدين وكذا البيع بشرط التسليم الآجل) لأنه من المحرمات الشرعية .
- د) وجوب أن تكون المنتجات أو الخدمات في عقود البيع واضحة تماما في ظل انتفاء الجهالة والغرر بالنسبة للطرفين المتعاقدين (2, Al-Suwailem, 2016).

## 2.2 صيغ التمويل الإسلامي:

تنقسم صيغ التمويل الإسلامي إلى صيغ استثمارية تعتمد المشاركة في الربح والخسارة وصيغ تجارية تعتمد البيع او الايجار وصيغ تكافلية الهدف منها تشجيع الطلب وترجوا الربح الأخرى ويمكن تقسيمها كما يلي (4, Al-Fakhry, 2009):

## 1.2.2 صيغ التمويل التشاركي:

## 1.1.2.2 1 المضاربة:

وهي التقاء المال من جهة والجهد من جهة أخرى مع تقاسم الربح وفي حالة الخسارة يخسر كل طرف ما ساهم به (المال أو الجهد)، (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI), 2002, 215). وهي تقدم تمويلاً نقدياً يتمتع بمرونة واسعة في الاستخدام في المضاربة المطلقة ومرونة مقيدة في المضاربة المقيدة. يتم تحديد نسب توزيع الربح على الطرفين مسبقاً في شكل حصة شائعة لكل من المضارب ورب المال، يتمتع بمرونة أكبر في تحديد حصص الربح

## 2. 1.2.2 المشاركة:

تقدم تمويلاً نقدياً في غالب الأحيان، يسهم كل الشركاء بحصة في رأس المال يمكن توزيع الربح بحسب اتفاق الشركاء مع تحديد هامش للإدارة، (Abu Al-Haija, 2007, 44)، نسب توزيع الربح تحدد مسبقاً عند توقيع العقد.

## 2.2. 2 صيغ التمويل تجاري:

## 1.2.2.2 المرابحة:

تقدم سلعة حاضرة للعميل ونقود آجلة للبنك، (AAOIFI), 2003, 73)، يمثل ربح البنك والذي يحدد مسبقاً من وجهة نظر التحليل المالي كلفة تمويل لطالب السلعة إذ يمثل هذا الربح بين الثمن الحاضر في السوق والثمن المؤجل للمرابحة.

## 2.2.2.2 الإجارة:

تمثل عانداً نقدياً لمالك الأصل، يمكن تحديد الأقساط الإيجارية الكلية على ضوء جملة عوامل من بينها التكلفة الكلية لحيازة الأصل، (AAOIFI), 2003, 91). الأصل يظل مملوكاً للمؤجر مما يمكن من تداول صكوك الإجارة بيعة وشراء .

**3.2.2.2 السلم:**

يوفر تمويلاً نقدياً للمسلم إليه لأنه يمكن المسلم إليه من بيع سلعته المؤجلة بسعر نقدي حاضر، (108, 2002, (AAOIFI)). لا يشترط أن يستخدم المسلم إليه رأسمال السلم في الحصول على سلعة السلم، وله أن يستخدمه كما يشاء، يصعب معرفة تكلفة التمويل المتمثلة في الفرق بين سعر البيع الحالي والسعر المتوقع عند تسليم السلعة بصورة قطعية.

**الاستثناء:**

يوفر تمويلاً عينياً (سلع وأصول) ، يمكن تحديد هامش الربح كنسبة من التكلفة الكلية على ضوء العلاقة التعاقدية بين طرفيه، لا يمكن تداول دينه إلا بشرط تداول الدين المعروفة والمرتبطة بالقيمة الاسمية وأجل التسديد كالمراجحة (120, 2002, (AAOIFI)).

**3.2.2.2 الصيغ القائمة على (التكافل):**

تقدم تمويلاً نقدياً في غالب الأحيان كما يمكن أن يكون أصلاً عينياً، وتتمثل أساساً في:

**1.3.2.2 الزكاة:**

الجزء المفروض شرعاً على كل مال بلغ النصاب و حال عليه الحول ولها عدة أوعية مفصلة في الفقه الإسلامي وتصرف حسب الجهات الثمانية المحدد شرعاً بهدف تشجيع الطلب الفعال (37, 1973, (Al-Qaradawi)).

**2.3.2.2 القرض الحسن:**

مبلغ من المال يمنح كدين للعميل ويعاد بنفس القيمة الهدف منه تشجيع الطلب الفعال (8, 2013, (Babaker)).

## 3.3.2.2. الوقف:

مبلغ نقدي أو عيني يتبرع به المسلم بغية الأجر الأخروي يدر عوائد تصرف

وفق الشروط الموقوف لأجلها (4, 2017, Ibrahim, Bin Yaminiyah).

## 3. عوائد التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي

## 1.3 تنمية المدخرات المالية:

تسهم صيغ التمويل الإسلامي في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع

الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلا إضافيا وتوفر لهم درجة

كبيرة من السيولة وفق ما يتماشى ومعتقداتهم. (6, 2008, Lahlih).

## 2.3 توفير السيولة للمستثمرين:

أصبحت صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً هاماً وحيوياً في عمليات التمويل

المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات النامية (6, Lahlih)، إذ ارتبط

دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة

## 4. حالة الجزائر:

## 1.4 تطور التمويل الإسلامي المصرفي في الجزائر:

يكفي هذا البلد فخرا أن فكرة إنشاء مصرف إسلامي هي جزائرية بامتياز ويرجع

الفضل لذلك للعلامة إبراهيم أبو اليقظان الذي قدم مشروعا متكاملًا لإدارة الاحتلال الفرنسي سنة

(1929) بغيت انشاء مصرف إسلامي، حيث قوبل بالرفض آنذاك فما كان للاستعمار أن يسمح

للجزائريين انشاء مصرف اسلامي يتماشى ومعتقداتهم (2, 2018, Bouzidi, Boujlal).

## 1.1.4. مرحلة ما بعد الاستقلال الى 1990:

على الرغم من التوجه الاشتراكي لم تكن الجزائر في معزل على محيطها الإسلامي

فبتطور التمويل الإسلامي في الأقطار الإسلامية فرض ظهور هيئات مالية إسلامية دولية

كالبنك الإسلامي للتنمية بجدة سنة (1974)، حيث تعتبر الجزائر من مؤسسي هذا البنك، حيث

صادقت على الاتفاقية المتعلقة بإنشائه بموجب الأمر (17 / 75)، وتملكت فيه نسبة (2.54) بالمائة من إجمالي الأسهم (22)، (j, Official, 1975).

تنتهي هذه المرحلة بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (AAOIFI) في الجزائر سنة (1990) لتكون بذلك مهيدا للصناعة المالية الإسلامية الحديثة خاصة بعد دخول الجزائر نظام اقتصاد السوق.

#### 2.1.4 مرحلة ما بعد 1990:

بدأت مرحلة اقتصاد السوق في الجزائر بإصلاحات كبيرة ابرزها تخلي الدولة على هيمنتها الاقتصادية وفتح المجال للخصوصية وعلى ضوء هذه الإصلاحات تم إبرام اتفاقية إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) بالجزائر، حيث كانت مقر لاتفاقية تأسيسها الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية الدولية بتاريخ (26 فيفري 1990) كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح، وتهدف إلى تطوير معايير الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية (Barahaya, 2019, 08).

واكب هذا الإصلاح في القطاع المصرفي صدور القانون (10 / 90) المتعلق بالنقد والقرض (16, 1990, J, Official)، هذا الأخير لم يكن محفزا للصيرفة الإسلامية، لذلك تم إنشاء بنك البركة كأول مصرف إسلامي (بشكله الحديث)، حيث تجنبت السلطات الجزائرية إخضاعه للقانون رقم (13/82) المؤرخ في (28/08/1982)، وتم أخضعه لاتفاقية دولية بين الجزائر والطرف الأجنبي أبرمت بتاريخ (01 مارس 1990) ليتأسس المصرف بتاريخ (06 ديسمبر 1990)، ستة أشهر بعد صدور قانون النقد والقرض في شكل شركة مساهمة مدتها (99 سنة).

بعده تم انشاء بنك السلام الجزائر كثمرة تعاون مع مصرف السلام البحريني حيث تم اعتماده من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008. (R, Annual, 2018, 02)، ظهور التنظيم (02/18) المؤرخ في (04 نوفمبر 2018) والذي ينظم أنشطة المصارف في يخص الأنشطة التساهمية او التشاركية (المضاربة، المشاركة) والأنشطة التمويلية التي لا تتعامل

بالفائدة الربوية اخذا وعطاء (المرابحة، الاجارة...) . حيث يعتر هذا التنظيم اول إطار قانوني صريح لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

صدر النظام (02/20) المؤرخ في (15 مارس 2020) المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها (J, Official, 2020 ,16).

انشاء الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى في (أفريل 2020) والتي تراقب عمل الهيئات الشرعية في البنوك وتمنح شهادات المطابقة للمصارف والمؤسسات الراغبة في ممارسة الصيرفة الإسلامية.

بدأ البنوك العمومية بفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية حيث فتحت اول نافذة رسميا في (04 اوت 2020) للبنك الوطني الجزائري بالعاصمة.

#### 2.4 الدراسة التطبيقية:

قبل القيام بالدراسة التطبيقية يجب تبيان متغيرات الدراسة ومجتمع الدراسة وكذلك عينة الدراسة.

- **متغيرات الدراسة:** ستقوم الدراسة بقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي المرموز له بالحرف (Y)، والذي يعرف (بمجموع الناتج السنوي من السلع والخدمات معبر عنها بسعر السوق)، من جهة.

وحجم التمويل الإسلامي المرموز له (ISF) والمتمثل في مجموع حجم التمويل الإسلامي السنوي بمختلف صيغه المعروض في السوق.

- **مجتمع الدراسة:** السوق المصرفي الجزائري الخاص بالتمويل الاسلامي في الاقتصاد الجزائري.

- **عينة الدراسة:** حجم التمويل الاسلامي لمصرفي البركة والسلام الاسلاميين.

#### 1.2.4 بيانات التمويل الإسلامي المصرفي للسوق الجزائري:

يشير الجدول (01) ادناه الى البيانات التي تم تجميعها من خلال التقارير السنوية لمصرفي البركة والسلام (قيم التمويل الإسلامي) وكذلك نشرات البنك الدولي (قيم الناتج المحلي الإجمالي).

الجدول (01) : يوضح بيانات التمويل المصرفي الإسلامي و الناتج المحلي الإجمالي للسوق الجزائري للفترة (2000/2018) الوحدة(مليار دينار جزائري).

| نسبة (ISF <sub>t</sub> )<br>(Y <sub>t</sub> ) / | (ISF <sub>t</sub> ) | (CF <sub>t</sub> ) | (PF <sub>t</sub> ) | (Y <sub>t</sub> ) | فع | ع.م | السنة |
|---|---------------------|--------------------|--------------------|-------------------|----|-----|-------|
| 0.17  | 6.002               | 5.5                | 0.502              | 3360              | 5  | 01  | 2000  |
| 0.22  | 7.729               | 7.2                | 0.529              | 3460              | 7  | 01  | 2001  |
| 0.35  | 13.017              | 12.2               | 0.817              | 3660              | 9  | 01  | 2002  |
| 0.53  | 21.056              | 20.2               | 0.856              | 3920              | 10 | 01  | 2003  |
| 0.50  | 20.412              | 20.06              | 0.352              | 4090              | 11 | 01  | 2004  |
| 0.60  | 26.111              | 25.3               | 0.811              | 4330              | 15 | 01  | 2005  |
| 0.65  | 28.364              | 27.05              | 1.314              | 4400              | 17 | 01  | 2006  |
| 0.78  | 35.784              | 34.47              | 1.314              | 4550              | 20 | 01  | 2007  |
| 1.05  | 48.936              | 47.36              | 1.576              | 4660              | 21 | 02  | 2008  |
| 1.28  | 60.884              | 59.1               | 1.784              | 4740              | 26 | 02  | 2009  |
| 1.25  | 61.115              | 59.3               | 1.815              | 4910              | 28 | 02  | 2010  |
| 1.43  | 72.520              | 70.2               | 2.320              | 5050              | 28 | 02  | 2011  |
| 1.45  | 76.020              | 73.5               | 2.520              | 5220              | 30 | 02  | 2012  |
| 1.70  | 90.800              | 88.1               | 2.700              | 5370              | 33 | 02  | 2013  |
| 1.83  | 102.310             | 98.7               | 3.61               | 5570              | 35 | 02  | 2014  |
| 2.02  | 116.900             | 113.0              | 3.90               | 5780              | 36 | 02  | 2015  |
| 2.32  | 138.410             | 133.8              | 4.61               | 5960              | 37 | 02  | 2016  |
| 3.03  | 183.610             | 178.9              | 4.71               | 6040              | 39 | 02  | 2017  |
| 3.77  | 230.860             | 225.1              | 5.76               | 6120              | 46 | 02  | 2018  |

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لتقرير السنوية لمصرفي السلام

و كذلك ([www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)) والبركة ([www.albaraka-bank.com](http://www.albaraka-bank.com))

النشرة السنوية للبنك الدولي ([data.albankaldawli.org](http://data.albankaldawli.org)) للفترة المشار إليها.

## 2.2.4 تحليل بيانات الاقتصاد الجزائري:

## 1.2.2.4 عدد المصارف:

تشير البيانات المتاحة من خلال الجدول (01،اعلاه) الى أن عدد المصارف التي تعمل في مجال التمويل الاسلامي قليل جدا حيث سجلت سنة ( 2000 ) وجود مصرف واحد بحجم تمويل قدره (6 مليار دج) و استمر الرقم واحد الى غاية سنة ( 2007 ) وفي سنة (2008) سجل دخول مصرف ثاني حيث اصبحت المصارف التي تعمل في التمويل الإسلامي اثنان بحجم تمويل قدره (48.9 مليار دج) بعدها ثبت العدد على الرقم اثنان الى غاية سنة 2018 المحددة في الدراسة و الشكل(01) أدناه يوضح ذلك.



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول(01).

تجدر الإشارة إلى أن المصرفين العاملين في التمويل الاسلامي بالسوق الجزائري هما مصرف البركة ومصرف السلام.

إن انخفاض عدد المصاريف الإسلامية يرجع اساسا الى عدم وجود الرغبة السياسية في هذه الفترة من (2000 الى 2018) ، لتبني الصناعة المالية الإسلامية ،حيث ان المصرفين يعملان وفق لقانون النقد والقرض(10/90) لسنة 1990 المعدل سنة 2003 هذا القانون يتماشى مع المصارف التجارية التقليدية.

هذا ما جعل إدارة المصرفين تتكيف وفق هذا القانون من اجل طرح منتجات تتماشى وفلسفة المالية الاسلامية من جهة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي بالسوق الجزائري، مع ملاحظة العزوف عن انشاء مصارف اسلامية في ظل مناخ قانوني غير مشجع على الرغم من وجود سوق واعد باعتبار الغالبية السكانية مسلمة.

#### 2.2.2.4 عدد فروع المصارف:

تشير البيانات المتاحة من خلال الجدول (01، اعلاه) الى تطور عدد فروع المصرفين بشكل سنوي حيث سجلت سنة (2000) عدد (05) فروع لتصل الى (46) فرعا سنة (2018)، رغم المؤشر الايجابي لمحاولة المصرفين تغطية ربوع الوطن من خلال فتح فروع جديدة لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الاسلامية إلا أن العدد يبقى ضعيف مقارنة بالحجم السكاني و مساحة الجزائر الشاسعة هذا ما يؤكد عدم وجود فروع للمصرفين في عدد من ولايات الوطن والشكل (02) ادناه يوضح هذا التطور.



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول(01).

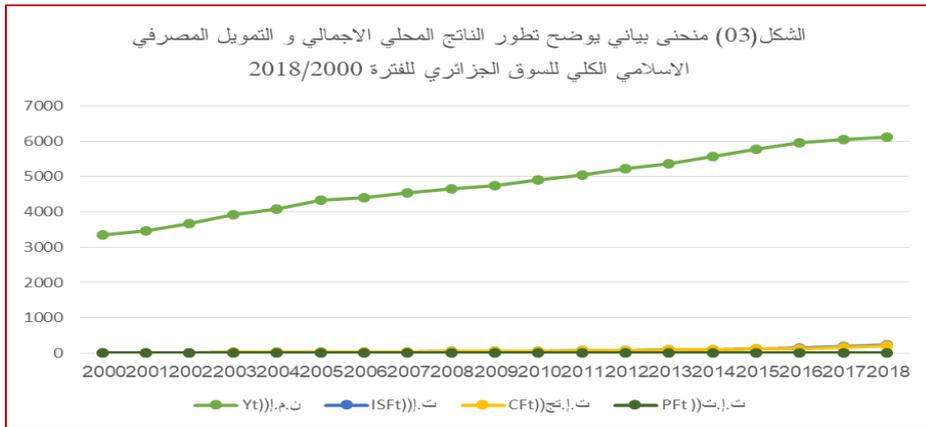
#### 3.2.2.4 التمويل المصرفي الاسلامي والنتائج المحلي الاجمالي:

تبين البيانات المتاحة من خلال الجدول (15، اعلاه) الى التطور الايجابي لحجم التمويل الاسلامي سنويا حيث سجلت سنة (2000) مقدار (6 مليار دج) لتصل مقدار (230 مليار دج) سنة(2018) .

كما تشير نفس البيانات الى التزايد السنوي لحجم التمويل الاسلامي بنوعيه التجاري والاستثماري على الرغم من الارقام الضعيفة لحجم التمويل المصرفي الاسلامي التشاركي حيث سجلت سنة (2000) مقدار (0.5 مليار دج) لتصل مقدار (5 مليار دج) سنة (2018)، وهذا ما يعكس مخاطره العالية في ظل بيئة قانونية غير مشجعة مما جعل القائمين على التمويل الاسلامي بالمصرفين يتعاملون بتحفظ مع صيغه المتمثلة في المشاركة والمضاربة.

من خلال البيانات تبين أن التمويل المصرفي التجاري بصيغه المختلفة (مرايحة، اجارة، اجارة منتهية بالتمليك، سلم، استصناع) يمثل نسبة تفوق (95%) من حجم التمويل المصرفي الإسلامي الكلي حيث سجلت سنة (2000) مقدار (5.5 مليار دج) لتصل سنة (2018) مقدار (225 مليار دج) وذلك يرجع لقله مخاطره مقارنة بالتمويل المصرفي التشاركي.

كما تشير البيانات المتاحة في الجدول (15، اعلاه) الى وجود علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الاجمالي من جهة و حجم التمويل المصرفي الاسلامي من جهة ثانية رغم ضعف حجم التمويل مقارنة بأرقام الناتج المحلي حيث قدرت نسبته بـ (0.17%) سنة (2000) لتبلغ مقدار (3.77%) سنة (2018) والشكل (03) ادناه يوضح ذلك.



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (01).

من خلال وصف وتحليل البيانات السابقة يمكن استنتاج العدد الضعيف لعدد المصارف العاملة في المالية الاسلامية بالسوق الجزائري والذي يمكن ارجاعه لغياب الارادة السياسية في تبني هذا النمط المصرفي والمالي حيث يعتبر عمل هذين المصرفين في اطار المتاح والمباح.

نلاحظ نمو متزايد سنويا لعدد فروع المصرفين عبر التراب الوطني دليل وجود رغبة منهما للتقرب من الزبائن لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الاسلامية. وجود نمو سنويا في حجم التمويل الاسلامي دليل على زيادة الطلب عليه سنويا مع تسجيل علاقة طردية بينه والنتائج المحلي ومنه النمو الاقتصادي رغم نسبه الضعيفة الى حجم الناتج المحلي الاجمالي غير أن ضعف هذه النسب يرجع للعدد القليل جدا من المصارف لكن هذه العلاقة تشجع على فتح مصارف اسلامية ما توفرت البيئة الملائمة والرغبة السياسية. يمثل التمويل الاسلامي التجاري نسبة عالية جدا من حجم التمويل الاسلامي الكلي وذلك لقله مخاطره مقارنة بالتمويل الاسلامي التشاركي.

#### 3.4 الدراسة القياسية:

النموذج المراد تقديره هو نموذج انحدار خطي بسيط ممثل بالعلاقة التالية:

$$( Y_t = \alpha + \beta ISF_t ) \text{ ، حيث } (\alpha, \beta) \text{ معلمته و تم استعماله لاختبار الفرضية}$$

الأولى من فرضيات الدراسة.

كما يتم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد لاختبار الفرضية الثانية والثالثة من

فرضيات الدراسة ممثلا بالعلاقة التالية:

$$( Y_t = \alpha + \beta_1 PF_t + \beta_2 CF_t + \mu_t ) \text{ ، حيث } (\alpha, \beta_1, \beta_2) \text{ معاملات النموذج}$$

المراد تقديره كما تجدر الإشارة الى أن  $(\mu_t)$  متغير عشوائي يوضح أثر العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج.

## 1.3.4 تفرغ البيانات:

بعد تفرغ البيانات في البرنامج القياسي (EViews)، تحصلنا على النتائج التالية:  
 بعد تفرغ البيانات المدرجة في الجدول (01) في البرنامج القياسي (EViews)، تحصلنا على نتائج تحتوي على ارتباط ذاتي ومنه استعمال طريقة شبه الفروقات من الدرجة الأولى بعد تقدير معامل الارتباط الذاتي وفق الصيغة التالية:

$$Y_t - \hat{\rho}Y_{t-1} = \beta_1(1 - \hat{\rho}) + \beta_2(X_{2t} - \hat{\rho}X_{2t-1}) + (\varepsilon_t - \hat{\rho}\varepsilon_{t-1})$$

$$Y_t^* = \beta_1^* + \beta_2 X_{2t}^* + v_t$$

نقوم بإعادة تقدير النموذج بعد التخلص من مشكل الارتباط الذاتي والنتائج يوضحها الجدول(02).

الجدول (02): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق الجزائري للفترة (2000/2018) بعد معالجة الارتباط الذاتي.

| Dependent Variable: Y_ADJUS |             |                       |             |          |
|-----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares       |             |                       |             |          |
| Date: 12/27/20 Time: 20:33  |             |                       |             |          |
| Sample: 2001 2018           |             |                       |             |          |
| Included observations: 18   |             |                       |             |          |
| Variable                    | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| ISF_ADJUS                   | 4.406312    | 1.123744              | 3.921100    | 0.0012   |
| C                           | 802.9742    | 33.69860              | 23.82812    | 0.0000   |
| R-squared                   | 0.490040    | Mean dependent var    |             | 901.0041 |
| Adjusted R-squared          | 0.458168    | S.D. dependent var    |             | 130.2356 |
| S.E. of regression          | 95.86542    | Akaike info criterion |             | 12.06821 |
| Sum squared resid           | 147042.9    | Schwarz criterion     |             | 12.16714 |
| Log likelihood              | -106.6139   | Hannan-Quinn criter.  |             | 12.08185 |
| F-statistic                 | 15.37503    | Durbin-Watson stat    |             | 1.813060 |
| Prob(F-statistic)           | 0.001218    |                       |             |          |

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

تحصلنا من خلال الجدول(2)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 802.9742 + 4.406 ISF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الاجمالي المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الاسلامي المصرفي الكلي) موجبة ( طردية وغير عكسية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 802.9742$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي

الكلي منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (802.9742 مليار دج).

➤  $\beta = 4.406$ : ويستدل على أن التمويل المصرفي الإسلامي الكلي يؤثر إيجابا

على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (4.406) وحدة.

#### 2.3.4 اختبار صلاحية النموذج :

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول (25) السابق يتبين بوضوح ضعف القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0.49) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي تشرح وتفسر (49% ) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (51%) فنفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما تظهر ضعف العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي بلغت قيمته ( 70%) ومنه التأثير الضعيف للتمويل الاسلامي المصرفي الكلي في الناتج المحلي، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة (  $\text{Prob } F = 0,000 <$  ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي.

### 3.3.4 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ( $\text{Prob } t = 0,000$ ) وهي أقل من ( 5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

ومنه نقبل فرضية الدراسة التي تنص على مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي بنوعيه ((الاستثماري (التشاركي) ، التمويل التجاري (التمويل بالهامش)) إيجابا في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر ومنه تحفيز النمو الاقتصادي رغم التأثير الضعيف ويفسر بقلّة المصارف العاملة بالمالية الإسلامية أي قلة حجمه الى الناتج المحلي .

## 5. خاتمة:

بعد استعراض ادبيات الدراسة والقيام بعملية القياس توصلت الدراسة للنتائج والاقترحات التالية:

### 1.5 النتائج:

1.1.5 التمويل الإسلامي تمويل يتماشى وتعاليم الشريعة الإسلامية متعدد الصيغ حيث كل صيغة تلبي احتياج ما .

2.1.5 من الناحية النظرية يساهم التمويل الإسلامي في دعم النمو الاقتصادي بتقديم حلول تمويلية للمشاريع الاقتصادية.

3.1.5 علاقة التمويل الإسلامي إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ومنه يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

4.1.5 ويفسر ضعف القدرة التفسيرية للنموذج بضعف حجم التمويل الى الناتج المحلي الإجمالي.

## 2.5 الاقتراحات:

1.2.5 تقترح الدراسة على السلطات الجزائرية مساعدة المصارف الإسلامية من أجل التحكم في مخاطر التمويل الإسلامي وذلك بتوفير المناخ المناسب للصيرفة الإسلامية ومعاملتها معاملة خاصة بغية رفع حجم التمويل للمساهمة في انشاء مشاريع جديدة ومن ثم رفع حجم النمو الاقتصادي مع السماح للبنوك العمومية فتح نوافذ إسلامية للاستفادة من شبكة تغطيتها للتراب الوطني.

2.2.5 تقترح الدراسة بإجراء بحث يعالج واقع التمويل الإسلامي لسوق راس المال في الجزائر وسبل تطويره.

## 6. Bibliography:

### a) books:

- 1- *Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), (2014), Sharia Standards, Bahrain.*
- 2- *Al-Qaradawi Yusuf, (1973), The Jurisprudence of Zakat, Beirut, The Message, Part One, Second Edition.*

### b) Theses :

- 1- *Abu Al-Haija Elias, (2007), Developing Participatory Financing Mechanisms in Islamic Banks (The Case of Jordan), PhD thesis in Economics and Islamic Banking, Yarmouk University, Jordan.*
- 2- *Al-Fakhry Saif, (2009), Islamic Finance Formulas, Magester Thesis, Faculty of Economics, University of Aleppo, Syria.*

### C) Documentation of periodicals and conferences :

- 1- *Babiker Muhammad, (2013), The good loan and its role in financing small enterprises, Journal of the College of Economic Sciences, Omdurman Islamic University, Sudan, Issue 13.*
- 2- *Badr El-Din Barahlia (2019), The History of Islamic Banking in Algeria, an article on <https://www.researchgate.net/publication/340209053>, T, PM, 12/12/2019.*

3- Bouzidi Kamal, Mohamed Boujlal (2018), **the Sharia and legal foundations of Islamic banks in Algeria**, a research presented for the study day on “Islamic banking”, reality and prospects, which was organized by the Finance and Budget Committee of the National People’s Assembly, Algeria, on April 04, 2018.

4- Lahilah Al-Tayeb, (2008), **Islamic finance and its role in achieving sustainable development**, a research paper presented to the International Conference (Sustainable Development and Efficient Use of Available Resources), Faculty of Economics, Setif University, Algeria.

5- Al Salam Bank Algeria (2018), **Annual Report**.

6- Algerian Official Gazette (1975), **Agreement relating to the establishment of the Islamic Development Bank**, No. 17.

7- Algerian Official Gazette (2020), **Islamic Banking System**, No. 16.

8- Muhammad Ibrahim, Bin Yaminiyah Fatimiya Al Zahraa, (2017), **the Islamic endowment and its role in development**, a research paper presented to the Fifth Islamic Endowment Conference, University of the Qur’an and Islamic Sciences, Khartoum, Sudan.

#### d) Websites :

1- Al Salam Bank Algeria website, **annual reports**, ([www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)), Vol., No. 12/12/2019.

2- Al Baraka Bank Algeria website, **annual reports**, ([www.albarakabank.com](http://www.albarakabank.com)), Vol., 12/12/2019.

3- The World Bank website, **The Annual Bulletin of the World Bank**, ([data.albankaldawli.org](http://data.albankaldawli.org)), Vol., No. 12/12/2019.